انطلاق برنامج المساعدات المؤقتة المقدمة من قبل الحكومة الاتحادية

موقع مشترك خاص بتقديم الطلبات والتنفيذ من قبل الولايات الاتحادية جاهزة

يُتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي اضطرت إلى وقف عملياتها التجارية أو تقييدها إلى حد بعيد في أعقاب جائحة كورونا الآن الاستفادة من مساعدات إضافية من أجل ضمان السيولة. إن الموقع المشترك الخاص بتقديم الطلبات الموحد على الصعيد الوطني ينطلق اليوم تحت عنوانwww.ueberbrueckungshilfe-unternehmen.de أي أنه يمكن اعتباراً من اليوم لمستشاري ضرائب أو مراجعي حسابات أو أخرين يجب عليهم تقديم طلبات عن الشركات التسجيل في الموقع. وبعد التسجيل يمكن تقديم الطلبات عبر الإنترنت خلال الأيام القليلة القادمة. كما أن هناك إمكانية لصرف المبالغ للشركات في شهر يوليو. إن هذه المساعدات المؤقتة تعتبر جزءاً أساسياً من حزمة التحفيز الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة الاتحادية حتى تخرج ألمانيا من الأزمة بسرعة وبقوة.

يتم تقديم الطلبات عن طريق مستشار ضرائب أو مراجع حسابات أو محاسب محلف وللمرة الأولى يحصل ذلك في عملية مرقمنة بالكامل. فقد قرر مجلس الوزراء الاتحادي في 12 يونيو 2020 النقاط الرئيسية للمساعدات المؤقتة هذه لصالح القطاعات الأكثر تضرراً من جراء جائحة كورونا. وتوفر الحكومة الاتحادية من خلال الميزانية التكميلية الثانية حوالي 25 مليار يورو لهذا الغرض. وتم تجهيز عملية تقديم الطلبات الرقمية في وقت قياسي كجزء من تنفيذ القانون الخاص بتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات عبر الإنترنت (OZG).

وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر التماير: "إننا ندعم من خلال المساعدات المؤقتة القطاعات التي تتأثر بشكل خاص بتدابير مكافحة الجائحة وهي قبل كل شيء القطاعات التي لا تزال مغلقة ولكن أيضاً القطاعات الاقتصادية التي لا تزال أعمالها مقيدة إلى حد بعيد رغم التخفيفات للتدابير. ولصالح جميع هذه الشركات نقدم منحاً تغطي جزءاً من التكاليف الثابتة يصل إلى 150.000 يورو لا يتعين سدادها. أما تقديم الطلب فيتم عن طريق أحد مستشاري الضرائب أو مراجعي الحسابات أو محاسب محلف في عملية آمنة ومرقمنة بالكامل".

وزير المالية الاتحادي أولاف شولتس: "إن عواقب جائحة كورونا تشكل عبئاً على اقتصادنا. لذا نقوم بتوسيع المساعدات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. توفر الحكومة الاتحادية الأن حوالي 25 مليار يورو كي تساندها ومن يعمل لديها في تجاوز هذه الفترة الصعبة. وبهذا الحجم يشكل البرنامج العنصر الأكبر من حزمة التحفيز الاقتصادي. ستمكن مساعدتنا المؤقتة هذه الشركات التي تضررت بشدة من جراء الأزمة من أن تنطلق مرة أخرى بقوة قريباً. ولا يجب إرجاع مبالغ المساعدة فيما بعد. وما يهمني خاصة في هذه الصدد هو أننا أصبحنا نقدم الأن أيضاً الدعم للمنظمات غير الربحية ذات المنفعة العامة."

وزير الداخلية الاتحادي هورست سيهوفر: "يمكن تقديم الطلب من أجل الحصول على المساعدات المؤقتة بشكل كامل على الإنترنت حيث أننا جهزنا هذه الطريقة الرقمية في غضون ثلاثة أسابيع فقط. سيكون ذلك سريعاً جداً حتى بالنسبة لأي إجراء إداري رقمي فيحطم هذا الإنجاز رقماً قياسياً. وكجزء من تنفيذ القانون الخاص بتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات عبر الإنترنت ستتوفر العشرات من الخدمات الإدارية الإضافية عبر الإنترنت في الأشهر القادمة. هذه هي الإدارة التي نحتاج إليها: سريعة وكفؤة وقريبة من المواطنين والمواطنات."

وزير ولاية هامبورج للاقتصاد والابتكار مايكل ويستهاجمان: "بالمساعدات المؤقتة هذه نجحنا في إنشاء أداة ضرورية أخرى من خلال تعاون مكثف بين الولايات والحكومة الاتحادية لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل خاص على التغلب على عواقب جائحة كوفيد-19. من خلال تطوير النظام الخاص بتقديم الطلبات والمعالجة و هو مرقمن بشكل الكامل أنشأ مصممو البرامج الحاسوبية نظاماً سهل الاستخدام يسمح بالتعامل مع طلبات المساعدة بسرعة حتى تصل الأموال بسرعة إلى المكان حيث تكون هناك حاجة ماسة إليها. وأخصص بالشكر كل من عمل وراء الكواليس بشكل دؤوب لدى الحكومة الاتحادية والولايات ومقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات لضمان تجهيز كل شيء في الوقت المناسب. معاً نستطيع التغلب على نتائج المشاكل الاقتصادية."

تتولى الولايات الاتحادية إدارة تنظيم المساعدات. ويعتمد البرنامج على اتفاقات إدارية أبرمتها وزارة الاقتصاد الاتحادية ووزارة المالية الاتحادية بوزارة المالية الاتحادية مع الولايات حيث نسقت ولاية هامبورغ المفاوضات من جانب الولايات بينما ساهمت بافاريا في رقمنة عملية التقديم. ونتيجة إبرام الاتفاقية الإدارية وتعليمات التنفيذ ذات الصلة تم توفير جميع الشروط اللازمة حتى يتمكن مستشاري الضرائب أو مراجعي الحسابات أو المحاسبين المحلفين من تقديم طلبات المساعدة المؤقتة خلال الأيام القالية القادمة. وتدعم الوزارة الاتحادية للشؤون الداخلية والبناء بموارد مالية موقع التقديم الذي يشمل إجراءات رقمية متخصصة في الولايات كمشروع مشترك بين الحكومة الاتحادية والولايات في الفصل الخاص بالبحث وتمويل

المنصوص عليه في القانون الخاص بتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات عبر الإنترنت. وقامت دولة بافاريا الحرة بإسهام أعمال تحضيرية حاسمة في هذا الصدد وهي من الجهات المسؤولة عن تنفيذ الفصل الخاص بالبحث والتمويل. وهكذا تُضمن عملية تقديم طلبات موحدة على الصعيد الوطني عبر الإنترنت تشمل تحويلاً آمناً للبيانات ودون الحاجة للانتقال إلى وسائط أخرى وتعامل سريع مع الطلبات.

تجدون المزيد من المعلومات حول برنامج المساعدات المؤقتة وكيفية التقديم على الموقع التالي: www.ueberbrueckungshilfe-unternehmen.de.

المحتويات الأساسية للاتفاقية الإدارية: من يمكنه تقديم طلب إلى أين؟

1. المؤهلون للتقديم: الشركات والمنظمات من جميع القطاعات مؤهلة للتقدم شريطة ألا تكون مؤهلة لصندوق الاستقرار الاقتصادي وانخفضت مبيعاتها الإجمالية بنسبة 60٪ على الأقل في شهري أبريل ومايو 2020 مقارنة بشهري أبريل ومايو 2019. كما يمكن للأفراد العاملين المستقلين وأصحاب المهن الحرة الذين يعملون لحسابهم الخاص كمصدر دخل رئيسي التقدم إذا استوفوا متطلبات البرنامج. والأمر نفسه ينطبق على الشركات والمؤسسات ذات المنفعة العامة.

يضمن الربط بصندوق الاستقرار الاقتصادي أنه يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التقدم بطلب للمساعدة المؤقتة دون الحاجة لمراعاة أي حد أقصى فيما يخص عدد الموظفين بشرط ألا يتجاوز حجم مبيعاتهم 50 مليون يورو أو أن إجمالي أصولها لا يتجاوز 43 مليون يورو.

2. نطاق المساعدة: تدعم المساعدات المؤقتة الشركات والأفراد العاملين المستقلين وأصحاب المهن الحرة الذين تكبدوا خسائر كبيرة في المبيعات في الفترة من حزيران / يونيو إلى آب / أغسطس بسبب كورونا. ومن المفترض أن يتم من خلال صرف مبالغ كمساهمة في تحمل تكاليف التشغيل الثابتة تأمين وجودهم الاقتصادي.

تقوم المساعدة بالتعويض عن حصة قدرها

-80% من التكاليف الثابتة في حال انخفاض في المبيعات يزيد عن %70،

-50% من التكاليف الثابتة في حال انخفاض في المبيعات يتراوح ما بين 50% إلى 70%،

-40% من التكاليف الثابتة في حال انخفاض في المبيعات يتراوح ما بين %40 وأقل من %50،

في شهر التمويل مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق.

تشمل قائمة التكاليف الثابتة المؤهلة الإيجارات المختلفة وتكاليف التمويل والنفقات الثابتة الأخرى والتكاليف للمتدربين وضرائب الأملاك. أما بالنسبة لنفقات للموظفين الذين لا يمكن نقلهم إلى نظام البطالة المؤقتة فيمكن أن تُحسب بمعدل ثابت قدره 10٪ من التكاليف الثابتة. ومن أجل مراعاة الظروف الخاصة في قطاع السفر والسياحة فيمكن لوكالات السفر أيضاً المطالبة بالتعويض عن فقدان عمولات الرحلات الملغاة بسبب كورونا. ولكن لا يتم التعويض عن أجرة أصحاب المشاريع.

إن الحد الأقصى لحجم المساعدة يبلغ 50،000 يورو شهرياً لمدة أقصاها ثلاثة أشهر. وبالنسبة للشركات التي عدد الموظفين لديها يصل إلى حد الخمسة فإن الحد الأقصى لمبلغ التعويض هو 3000 يورو شهرياً لمدة أقصاها ثلاثة أشهر وللشركات التي يعمل لديها ما يصل إلى عشرة موظفين 5000 يورو شهرياً لمدة أقصاها ثلاثة أشهر. في حالات استثنائية مبررة يمكن تجاوز الحد الأقصى لمبالغ التعويض للشركات الصغيرة.

3. تقديم الطلب والإثبات: يتم تقديم الطلب من خلال عملية رقمية حصرياً من قبل مستشار ضرائب أو مراجع حسابات أو محاسب محلف بتكليف من مقدم الطلب. أما التكاليف الناتجة عن ذلك فيمكن كذلك المطالبة بالتعويض عنها حسب النسبة كجزء من المساعدة المؤقتة. يقوم مستشار الضرائب أو المراجع أو المحاسب المحلف في إطار عملية التقديم بفحص الانخفاض في المبيعات والتكاليف الثابتة المزعومة.

وطالما لا يزيد المبلغ المطلوب من المساعدة المؤقتة عن 15000 يورو لمدة ثلاثة أشهر فيمكن لمستشار الضرائب أو المراجع أو المحاسب المحلف أن يقوم بفحص مبسط للمعقولية. ومع ذلك فيُفضل أن تقوم المتقدمون الذين لديهم تكاليف تشغيل ثابتة منخفضة جداً بالتحقق مما إذا كان تكليف مستشار ضرائب أو مراجع حسابات أو محاسب محلف من المجدي بالنسبة لهم.

- .4 **الصرف من قبل الولايات الاتحادية:** تولت الولايات الاتحادية مهمة تنفيذ المساعدات وصرفها.
- الموعد النهائي لتقديم الطلبات ومهلة الصرف: يجب تقديم الطلبات إلى الجهة المسؤولة في الولاية بحلول 31 أغسطس 2020 على أقصى تقدير.
- .6 العلاقة بأنواع أخرى من المساعدات: يتبع برنامج المساعدات المؤقتة زمنياً برنامج المساعدات الطارئة الخاصة بالحكومة الاتحادية. فالشركات التي استفادت من المساعدات الطارئة سواء إن كانت مقدمة من قبل الحكومة الاتحادية أو حكومات الولايات ولكنها لا تزال تعاني من خسائر في المبيعات في الحجم المذكور أعلاه مؤهلة للتقدم مرة أخرى مع أنه سيتم في حال تداخل ما بين فترات التمويل الخاصة بالمساعدات الطارئة والمساعدات المؤقتة خصم نسبة مبلغ المساعدة الطارئة من مبلغ المساعدات المؤقتة.

وصف الصورة: الوزير الاتحادي ألتماير يقدم برنامج المساعدات الجديد لتجاوز أعقاب كورونا